أكدوا خلال ندوة للجمعية الاقتصادية ضرورة تدخل وزير التجارة ومحاسبة المسؤولين عن القرار

اقتصاديون: إلغاء جلسة تداولات «الأربعاء».. خطأ جسيم وظلم للمستثمرين

طارق عرابي

أكد عدد من المختصين بالشأن الاقتصادي التأثير السلبي لقرار هيئة أسواق المال الأخير، القاضي بإلغاء جلسة تداولات كاملة في بورصة الكويت وذلك في 10 يونيو الجاري، مشيرين الى انعكاس ذلك التأثير على مستقبل البورصة وثقة المتعاملين فيها.

وأشاروا خلال مشاركتهم في الندوة الافتراضية، التي نظمتها الجمعية الاقتصادية الكويتية أمس الاول، تحت عنوان «تداعيات قرار إلغاء التداول في البورصة وأثره على ثقة المستثمرين»، إلى ان قرار «هيئة الأسواق كان» قرارا غير مسبوق في أي سوق مالي بالعالم، داعين في الوقت ذاته وزير التجارة والصناعة خالد الروضان الى ضرورة التدخل والقيام والتحقيق في هذا الخطأ الجسيم، الذي تسبب بأضرار بالغة لشريحة كبيرة من المستثمرين المحليين والأجانب والاقتصاد الكويتي.

د.بدر الملا

عبد المجيد الشطي

طلال الغانم

عبد الوهاب الرشيد

الإضرار بثقة المستثمرين

في البداية، قال عضو مجلس الأمة د.بدر الملا، ان قرار هيئة أسواق المال بإلغاء التداولات غير مسبوق بالمرة ولم يسبق لأي هيئة سوق مال بأي دولة في العالم باتخاذه وهو ما يكشف قصورا في التعامل مع اللوائح وفهم القانون، حيث ذهبت الى آخر المطاف وطبقت اقصى ما يمكن تطبيقه، الأمر الذي أفقد العديد الثقة في السوق وإدارته.

الملا: القرار أثر على الوسطاء وعلى سمعة السوق لدى المستثمرين وسيؤدي لرفع قضايا ضد الهيئة

وأشار الملا، الى أن القرار اثر على الوسطاء وأصحاب الحسابات على سمعة السوق لدى المستثمرين، خاصة ان العلاقات بدأت تسوء بين العملاء ومديري الاصول، الأمر الذي سيؤدي الى رفع قضايا على الهيئة، باعتبارها مارست سلطة غير منصوص عليها في القانون، كما سيتم رفع قضايا على اتحاد المصارف أيضا، داعيا في الوقت ذاته الى ضرورة الكشف عن تبعات ذلك على ترقية السوق وحجم الاموال التي خرجت من السوق سواء من المستثمرين الاجانب أو المحليين.

الشطي: «اتحاد المصارف» له صفة رسمية فهو الممثل الرسمي للبنوك ودوره مهم بالتنسيق بينها

غياب السند القانوني

وأكد الملا أن المادة 44 من القانون، والذي استندت اليه هيئة الأسواق في قرارها بريئة تماما من هذا القرار فلا مجال لانطباق المادة على هذه الحالة، إضافة الى أن اتحاد المصارف لا يعد متداولا، بل هو أشبه بجمعية نفع عام لتنظيم العمل بين البنوك، وبالتالي فإن ما جاء في قرار الهيئة من القول بوقوع تأثيرات منها على عملية التداولات غير سليم.

الغانم: قرار «هيئة الأسواق» غير صائب.. ونقل لها المسؤولية القانونية بدلاً من «اتحاد المصارف»

وتابع بقول: «كان على الهيئة اذا ما رأت ان هذا التصريح من الجسامة، بان يتم اثره إلغاء كل التداولات كان عليها على الاقل إلغاء التداولات على قطاع البنوك، أو إيقاف التداولات عليها لحين تبين الامر».

ودعا الملا الى ضرورة تفعيل ميثاق الشرف داخل مجلس المفوضين، خاصة بعد اتخاذ هكذا قرار من شأنه التأثير على ترقية السوق، ونحن ننتظر تحرك وزير التجارة والصناعة خالد الروضان لمحاسبة من أصدره، حيث يجب على الوزير ان يظهر ردة فعل على هذا القرار كما عودنا على ردود أفعاله السريعة خلال أزمة «كورونا».

الرشيد: «الهيئة» ظلمت صغار المستثمرين ولم تتعامل معهم بشفافية وسببت ربكة كبيرة بالسوق

خطأ جسيم

من جانبه، أكد الباحث الاقتصادي والرئيس الاسبق لاتحاد المصارف عبدالمجيد الشطي، أن إلغاء كل تداولات البورصة يعتبر حدثا نادرا لم يسبق أن وقع في أي من بورصات العالم، مشيرا إلى أن الهيئة أخطأت خطأ جسيما بإلغاء الصفقات لأنها ظلمت الكثير ممن لا ذنب له في هذا الأمر. وأشار إلى أن قرار هيئة أسواق المال بإلغاء تداولات يوم كامل يعتبر عقابا لجميع المتداولين بلا استثناء بسبب خطأ ليس لهم أي ذنب به، في حين أن الحل كان يكمن في إيقاف التداولات لحين التأكد من المعلومات أو طلب الافصاح وليس إلغاء التداولات بشكل كامل.

أما فيما يتعلق بالصفة القانونية لاتحاد المصارف، فقال الشطي إن الاتحاد هو الممثل الرسمي للبنوك، كما أن أمين عام الاتحاد يحضر اجتماعات محافظ البنك المركزي مع رؤساء البنوك في الكثير من الأحيان، الأمر الذي يؤكد الدور المهم للاتحاد على صعيد التنسيق بين البنوك، خاصة ان مجلس إدارة الاتحاد يتألف من رؤساء مجالس إدارة البنوك أو من يمثلهم.

في المقابل، لفت الشطي إلى أن الخطأ الجسيم الذي نتج عن قرار هيئة أسواق المال لن يكون له تأثير على سمعة البنوك الكويتية، لأنها بنوك قوية ولأن كفاية رأس المال لديها تصل إلى 18٪، فضلا عن أنها تمتلك إدارات ممتازة.

ظلم كبير

من ناحيته، قال رئيس مجلس الادارة السابق لشركة بورصة الكويت طلال الغانم، إن هيئة أسواق المال جانبها الصواب في معالجة الموضوع، مؤكدا أن مواد قانون هيئة أسواق المال رقم 44 و57 التي تم الاستناد إليها في إلغاء التداولات، لا تنطبق على الحالة التي شهدها السوق في ذلك اليوم.

وأضاف أن قرار إلغاء الصفقات تم بعد انتهاء اليوم وبعد أن أخذ المستثمرون مراكز مالية جديدة، ما تسبب في ظلم كبير لعدد من المستثمرين المحليين والأجانب الذين ليست لهم أي علاقة بالبنوك، أو أولئك الذين تمت تداولاتهم بأرباح ومراكز مالية جديدة قبل إعلان البورصة.

وأشار الغانم إلى ان هيئة أسواق المال ستتعرض لمطالبات قضائية كبيرة بالتعويضات، إذ عليها أن تبرر أسباب القرارات التي اتخذتها، لأن هذه القرارات لم تكن صائبة، خاصة أنها نقلت المسؤولية القانونية للحدث من اتحاد المصارف إلى الهيئة نتيجة لتقصيرها في أداء دورها في الوقت المناسب.

تحمل المسؤولية

أما عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية عبدالوهاب الرشيد، فقال إنه على الرغم من اختلافه مع قرار هيئة أسواق المال، إلا أنه لا يملك إلا أن يشيد بتحمل الهيئة لمسؤولية إصدارها لمثل هذا القرار، مضيفا: اننا نفتقد مثل هذه الممارسة في مؤسسات الدولة التي عادة ما تتقاذف المسؤولية فيما بينها.

وبالمقابل، أشار الرشيد إلى أن المادة 44 التي استندت إليها هيئة أسواق المال، لم تنطبق على ما شهده السوق في ذلك اليوم، خاصة أن اتحاد المصارف ليس متداولا في سوق الأوراق المالية.

وفي الوقت نفسه، قال الرشيد إن بيان الهيئة أشار إلى أن 70٪ من المتداولين تأثروا بقرار اتحاد المصارف، متسائلا: ما ذنب النسبة الباقية البالغة 30٪ والذين ليست لهم علاقة بالمصارف ولا بتداولاتها لا من قريب ولا من بعيد، فبأي حق تلغى تداولاتهم؟، مضيفا أن ذلك الأمر سيهز الثقة بسوق الكويت.

ربكة كبيرة

وأضاف أن هيئة أسواق المال عضو في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، والتي من أهم أسسها ومبادئها ضمان عدالة الأسواق وشفافيتها، بينما لم تكن هيئة الأسواق في الكويت على قدر هذا الأمر، فقد ظلمت صغار المستثمرين ولم تتعامل معهم بشفافية، بل على العكس من ذلك سببت ربكة كبيرة في السوق ما يعتبر خطأ وسابقة ليس لها مثيل.

واختتم الرشيد: ان الجمعية الاقتصادية أكدت في أكثر من مناسبة بأن أحد أنواع الهدر المالي في الدولة يكون من خلال خلق مراكز قانونية للمتضررين بسبب سوء قرار أو رعونة بالتشريع، مطالبا بأن يتم توضيح المادة 44 من القانون التي تم الاستناد إليها في إصدار مثل هذه القرارات، خاصة أننا لسنا بحاجة إلى سوابق أو قوانين غير واضحة.

حققت نمواً إستراتيجياً في بعض التأمينات الحيوية التي استهدفنا زيادتها

الصخي: «وثاق» بصدد طرح خدمات ومنتجات إلكترونية

قال رئيس مجلس إدارة شركة وثاق للتأمين التكافلي، إبراهيم الصخي إن «وثاق» حققت نموا استراتيجيا في بعض التأمينات التي تم استهداف زيادتها وتقليص تأمينات أخرى تعود عليها بالخسائر والأضرار، مشيرا إلى تمكن الشركة من الحفاظ على أدائها، محققة نموا في الإجمالي العام للأقساط المكتتبة قارب 16,4٪.

وأضاف الصخي في كلمته خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 أمس، إن «وثاق» تحرص في هذا الصدد على مواصلة سياستها الحذرة في تطوير آليات اكتتاب منافسة واتباع استراتيجية انتقائية على مبدأ الشراكة النافعة، للحفاظ على أفضل عمليات إعادة التأمين لحماية حقوق المساهمين وحملة الوثائق.

وأشار إلى أن الشركة تعمل أيضا على إدخال التكنولوجيا واستخدامها في عمليات التأمين سواء من ناحية إصدار الوثائق أو سداد أقساط التأمين، لافتا إلى أنها بصدد طرح العديد من الخدمات والمنتجات إلكترونيا بما يخدم عملها ويواكب احتياجات العملاء المستمرة، وبما يحقق نموا في أدائها وقدراتها التنافسية.

ابراهيم الصخي

وأفاد الصخي بأن «وثاق» تمكنت من تلبية الاحتياجات القانونية الجديدة وقرارات وزارة التجارة والصناعة الكويتية للعام 2020 لمزاولة نشاطها.

وذكر أن «وثاق» حافظت في الوقت ذاته على تصنيفها الممنوح من وكالة التصنيف الائتماني العالمية (ستاندرد آند بورز) في 2019 عند الدرجة (B) ذات نظرة مستقبلية، والممنوح بناء على تحسن مستوى السيولة بها والحد من مخاطر استثماراتها، حيث توقعت الوكالة آنذاك بقاء «وثاق» مستقرة وغير مقيدة ومستقلة تشغيليا، مع المحافظة على وضعها التنافسي ومستويات كفاية رأس المال والسيولة.

سوق التأمين الكويتي

وعلى صعيد سوق التأمين في الكويت، أشار الصخي إلى أن الشركات العاملة في البلاد زادت 4 شركات إضافية في عام 2019 بواقع (3 شركات وطنية و1 شركة عربية)، ليصبح بذلك إجمالي عداد شركات التأمين العاملة في الكويت 42 شركة، بواقع 31 شركة وطنية، و7 شركات عربية، و4 شركات أجنبية، تشكل شركات التأمين التكافلية منها 18 شركة.

وبين أن شركات التأمين المحلية لاتزال تكافح لتحقيق حصص سوقية أفضل، فهي تعاني من ارتفاع في خسائر التأمينات وارتفاع التعويضات، حيث بلغ معدل الخسائر لمجمل الشركات في هذا الجانب حوالي 132٪، كما حققت حوالي 27 شركة (حوالي 64٪) من أصل 42 شركة خسائر تأمين تشغيلية بنسبة فاقت الـ 100٪.

ولفت إلى أن من أبرز التحديات التي تواجه القطاع، عدم تغيير شروط وثيقة تأمين ضد الغير للمركبات، إذ أن سعر وثيقة التأمين لا يتناسب أبدا مع حجم التعويضات التي تدفعها الشركات مقابلها، فضلا عن استمرار عمل النوافذ التكافلية للشركات التقليدية، وتعسف غالبية وكالات السيارات لرفع الخصومات على قطع الغيار وارتفاع أجور الإصلاح، كما هناك ارتفاع أسعار المستشفيات ومراكز الخدمات الصحية، وغيرها من التحديات.

القرارات الحكومية

في المقابل، نوه الصخي بالقرارات التي أصدرتها وزارة التجارة والصناعة الكويتية في نهاية 2019، وأقرتها للتنفيذ بداية العام الحالي لاسيما فيما يتعلق بترميز وثائق التأمين، أو اشتراط الإيداع البنكي كضمان للأعمال، ما يسهم بشكل كبير في تنظيم عمل قطاع التأمين، ويساعد على حل العديد من المعوقات التي تعترض عمله.

وذكر أن تلك القرارات من شأنها أيضا المساهمة في حماية القطاع من الممارسات الضارة التي أثرت عليه، إلى جانب إقرار عدد من التأمينات، مثل التأمين الصحي على الزائرين للبلاد، وتأمين مراقبي الحسابات، وتأمين الشركات الهندسية، وغيرها، إلى جانب دراسة التأمين الصحي على ربات المنازل.

عمومية الشركة أقرت توزيع 5٪ نقداً على المساهمين

كنعان: نتائج «ورقية» في 2019 تؤكد قوتها المالية وجودة استثماراتها

أعضاء مجلس إدارة «ورقية» خلال عمومية الشركة أمس

عقدت شركة الشعيبة الصناعية «ورقية» اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة بنسبة حضور 66,29٪، حيث أقرت توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلوس للسهم الواحد للمساهمين المسجلين بدفاتر الشركة بنهاية يوم الاستحقاق المحدد له 15 يوم عمل من تاريخ انعقاد العمومية.

وفي هذا السياق، قال رئيس مجلس إدارة الشركة صالح كنعان: «أظهرت النتائج المالية التي حققتها الشركة خلال 2019 قوة مركزها المالي وجودة استثماراتها وكفاءة تشغيلها، حيث تلتزم الشركة بالمضي قدما في تحقيق أهدافها، من خلال خطوات ثابتة ومدروسة تهدف الى تعظيم حقوق المساهمين ونمو الأرباح». ولفت إلى أن 2019 كان امتدادا للنهج السليم الذي تسير عليه الشركة، بجهود أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في الشركة.

إستراتيجية واضحة

وفي سياق متصل، أكد نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي في الشركة بدر القطان على هامش الجمعية العمومية، على أن «ورقية» تعمل وفقا لإستراتيجية واضحة تضمن لها الاستمرارية والحفاظ على مركزها المالي، مشيرا إلى أن الشركة قادرة على مواكبة المنافسة في السوق في ظل ما تتوافر لديها من أدوات.

وأوضح القطان ان مبيعات الشركة المجمعة بلغت 14,82 مليون دينار مقارنة بـ 14,74 مليون للعام 2018 أي بارتفاع 0,54٪، وذلك رغم المنافسة الشديدة داخل وخارج الكويت وارتفاع أسعار الورق عالميا.

وتابع القطان ان القيمة الدفترية للسهم 178 فلسا في نهاية عام 2019، فيما بلغ إجمالي الموجودات نحو 23 مليون دينار، لافتا إلى أن حقوق المساهمين بلغت 17,7 مليونا. وبين أن الشركة تواصل الإنتاج وفقا للخطط المتبعة مع وضع سياسة تحفظية تواكب ما تشهده الساحة من تطورات على مستوى جائحة كورونا، التي ألقت بظلالها على القطاعات كافة.

توسعات تدريجية

وذكر القطان ان الصادرات شكلت 61٪ من مجموع مبيعات الشركة خلال 2019، مشيرا إلى أن إدارة الشركة تحرص على تعزيز ذلك والإبقاء على حصتها في الأسواق العالمية المختلفة رغم المنافسة الشديدة.

وأكد ان «ورقية» تعكف منذ العام الماضي على تسويق منتجاتها من خطوط إنتاج الأكياس الصغيرة (قطاع الأغذية بشكل رئيسي) في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، لافتا إلى حرص الشركة على مواكبة التطلعات بالتوسع تدريجيا نحو أسواق عالمية، ما يتطلب مزيدا من الارتقاء بنوعية الإنتاج والمحافظة على المستوى التنافسي العالمي، كي تتمكن «ورقية» من الحصول على حصص مرضية في تلك الأسواق.

ولوحظ خلال اجتماع العمومية اتباع الشركة للإجراءات الاحترازية الصحية من خلال تطبيق التباعد الاجتماعي، حرصا منها على مساهمي الشركة والعاملين فيها، واحتراما لتعليمات الجهات الصحية بالبلاد، فيما حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة عبدالله التركيت وعادل الصقعبي.

وأقرت الجمعية جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال بما فيها تقريرا مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات، إلى جانب تقرير الحوكمة عن العام المالي المنصرم.

عمومية الشركة أقرت توزيع 10٪ منحة

«الخصوصية»: الاستمرار بتنفيذ خطة العمل لـ 2020

قال نائب رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة الخصوصية القابضة ممدوح الشربيني إن الشركة استطاعت تحقيق أرباح للعام الثاني على التوالي بعد تجاوز مرحلة الخسائر المتراكمة التي سجلتها خلال أعوام 2015 و2016 و2017.

وأشار الشربيني على هامش الجمعية العمومية العادية أمس إلى تحقيق الشركة أرباحا سنوية للعام 2019 بقيمة 1,3 مليون دينار، مقابل أرباح 2018 البالغة 1,5 مليون دينار.

ولفت إلى أن الجمعية العامة اعتمدت توزيع أرباح على المساهمين بواقع 10٪ منحة (تخضع لموافقة الجمعية غير العادية)، موضحا أن هذه التوزيعات تعد الأولى على المساهمين منذ عام 2014.

مبارك الوقيان

وأفاد الشربيني بأن الشركة واصلت عملها المؤسسي من خلال تطبيق معايير العمل، والتي ركائزها الأساسية بنيت من خلال تعليمات الجهات الرقابية ممثلة بهيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت ووزارة التجارة والصناعة وبتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

ممدوح الشربيني

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي للمجموعة مبارك الوقيان إن الإدارة التنفيذية ستقوم بالتعاون مع مجلس الإدارة بالاستمرار في تنفيذ خطة العمل والاستراتيجيات المرسومة للمجموعة لعام 2020، وذلك لتحقيق الأهداف وتخطي هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها الاقتصاد العالمي والمحلي على حد سواء نتيجة تفشي فيروس كورونا (كوفيد19).

وأضاف الوقيان أنه على الرغم من استمرار ندرة المشاريع، إضافة إلى الإجراءات المطولة في التعاقد، وكذلك التنافس الشديد، إلا أن المجموعة وشركاتها التابعة، وبجهود فريق العمل ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، قامت بوضع معايير وتحديد السبل التي من شأنها الثبات في مواجهة هذه الظروف غير المناسبة، منوها إلى أن ذلك قد تم بالفعل الحفاظ على الأداء التشغيلي والربحي للمجموعة خلال 2019 بمستويات مقاربة للغاية لعام 2018.

المستشار الكويتي

د. عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وإدارة

Abumishari1@yahoo.com

أين الأمان والاستقرار الوظيفي للكويتيين في القطاع الخاص؟

للأسف لازالت المشاكل والمصائب على رأس الموظفين الكويتيين مستمرة في القطاع الخاص ولم تتعلم وتتعظ الحكومة ومجلس الأمة من دروس وتجارب سابقة، وبلد مثل الكويت فيها نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الخاص 4٪ ويقدر عددهم بـ 70 ألف كويتي تقريبا، وخاصة أن الكثير من الشركات والبنوك تستفيد من الحكومة سواء في مشاريع أو مناقصات أو ودائع وغير الشركات التي تساهم فيها الحكومة، وكذلك تستفيد من القوى الشرائية والإيجارات، ولكن في اقل أزمة أو مشكلة اقتصادية أو مالية تقوم بعض الشركات إما بتخفيض رواتب الكويتيين أو بالاستغناء عنهم وخاصة الأزمة فترتها قصيرة سنة على الأكثر، وفي نفس الوقت الحكومة الكويتية تصدر قرارات تدعم وتساعد فيها الشركات أثناء الأزمات مثلما عملت معهم أثناء الأزمة المالية عام 2008.

وكما حاليا أثناء أزمة فيروس كورونا ما قصرت الحكومة مع القطاع الخاص، ولكن بعض شركات القطاع الخاص للأسف قصرت وما عملت حسابا ولا تقديرا للموظفين الكويتيين لما تخفض أو تستغني عنهم، حيث ترتبت عليهم مشاكل مالية والتزامات وخاصة الذين عندهم قروض أو ديون أو إيجارات وغيرها.

تأتيني اتصالات ورسائل بالتواصل الاجتماعي من كويتيين يشكون ويعرضون مشاكلهم سواء بتخفيض رواتبهم أو الاستغناء عنهم، وخاصة أنهم يعملون في شركات كانت قبل أزمة كورونا تعمل ولديها إيرادات وأرباح، وهؤلاء الكويتيون صار لهم سنوات يعملون فيها وقدموا كل ما يلزم في نجاح هذه الشركات من إنتاجية وأداء واقتراحات ساعدتها على تحقيق إيرادات وأرباح جيدة. والمشكلة أن هذه الشركات يسيطر عليها غير كويتيين بوظائف قيادية وإشرافية وهم من يقررون من يتم الاستغناء عنه والضحية الكويتيون.

لذلك يا حكومة ويا مجلس الأمة هذه مسؤوليتكم ودوركم وذنب هؤلاء الكويتيين الذين تم الاستغناء عنهم أثناء أزمة كورونا في رقبتكم يجب عليكم مساعدتهم براتب كامل وليس 60٪ من الراتب ولمدة 6 شهور حسب قانون التأمين ضد البطالة، وكما يجب أن يتم التحقيق مع الشركات التي خفضت واستغنت عن الموظفين الكويتيين العاملين لديها ومعرفة جميع المعلومات والحقائق عنهم ومدى قانونية التخفيض أو الاستغناء عنهم واتخاذ الاجراء اللازم بدون مجاملة حتى لا تتكرر هذه المشاكل على الكويتيين العاملين في القطاع الخاص، وخاصة أثناء الأزمات.